

دور النفط في صراع القوة الدولي

(حالة السعودية)

فهرست البحث:

تمهيد

القسم الأول: من الطاقة إلى الجيوسياسية

أولاً: منطق القوة في العلاقات الدولية

ثانياً: النفط كأداة هيمنة واستقلال

ثالثاً: الاقتصاد السياسي للنفط

رابعاً: النفط والسياق الجيوسياسي

خامساً: النفط بين السيادة والتبعية

سادساً: من النفط إلى "الرعية الجيوسياسية"

القسم الثاني: السعودية وصناعة النفط..

أولاً: تشكّل الدولة النفطية

ثانياً: أرامكو كأداة للسيادة والاعتماد

ثالثاً: أوبك و بروز السعودية كلاعب مهيم

رابعاً: التحالف النفطي – الأميركي السعودي

خامساً: النفط كأداة لبناء الدولة والمجتمع

سادسًا: النفط كهوية ودبلوماسية

سابعًا: من الربيع إلى الرؤية

القسم الثالث: السعودية والنفط في الصراع الدولي

من التحالفات الكبرى إلى استخدام النفط كسلاح سياسي

أولًا: التحالف النفطي – الأمني مع الولايات المتحدة

ثانيًا: النفط كسلاح سياسي – أزمة 1973 نموذجًا

ثالثًا: النفط في الحرب الباردة وما بعدها

رابعًا: النفط وحروب الخليج

1 - حرب الخليج الأولى 1990-1991

2 - حرب العراق 2003

خامسًا: السعودية والنفط في علاقاتها الإقليمية

سادسًا: النفط كوسيلة توازن في العلاقات الدولية

سابعًا: النفط كسلاح ناعم

القسم الرابع: السعودية وآليات استخدام النفط

أولًا: التسعير والإنتاج كأداتين للنفوذ

1 - التحكم في الانتاج والسعر

2 - تسعير النفط كإشارة سياسية

ثانيًا: الدبلوماسية النفطية المؤسسية

1 - منظمة أوبك كمنصة نفوذ

2 - أوبك بلص - هندسة توازنات جديدة

ثالثًا: المساعدات والمنح النفطية – القوة الناعمة

رابعًا: استثمارات النفط والغاز – دبلوماسية رأس المال

خامسًا: الاحتياطي – سلاح الردع الصامت

سادسًا: إدارة الأزمات الطاقية الدولية

سابعًا: التحوّل من القوة الريعية إلى القوة الاستثمارية

القسم الخامس: انعكاسات القوة النفطية على الصراع الدولي

أولًا: النفط كركيزة للهيمنة الإقليمية

ثانيًا: النفط كعنصر في الأمن القومي الدولي

ثالثًا: بين التبعية والاستقلال – معضلة القرار السيادي

رابعًا: القوة النفطية وتشكيل النظام العالمي الجديد

خامسًا: النفط والاقتصاد السياسي للتحوّل السعودي

سادسًا: النفط كقوة ناعمة في العلاقات الدولية

سابعًا: آفاق المستقبل – النفط بين الاستمرار والتحوّل

تمهيد:

منذ أن غدا النفط مصدر الطاقة الرئيس في العالم الصناعي الحديث، لم يعد مجرد سلعة اقتصادية، بل تحوّل إلى أداة سيادة ونفوذ تشكّل أحد أعمدة القوة في النظام الدولي. فمع بدايات القرن العشرين، تزامن اكتشاف النفط في مناطق واسعة من العالم العربي والخليج خصوصًا مع صعود الإمبراطوريات الصناعية الغربية، لتبدأ مرحلة جديدة من ارتباط الطاقة بالهيمنة، بحيث أصبحت السيطرة على منابع النفط مرادفًا للسيطرة على القرار الدولي نفسه¹.

¹ Daniel Yergin, The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power, New York: Free Press, 1991.

لقد رأى المفكر الأميركي دانييل يرغن في كتابه (الجائزة: السعي وراء النفط والمال والسلطة): أن النفط "أعاد تشكيل العالم أكثر من أي سلعة أخرى في التاريخ الحديث"². لأن السيطرة عليه تعني امتلاك القدرة على تحريك الصناعة، الحرب، والاقتصاد العالمي.

يقول وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر: "أن الدولة المنتجة للنفط وفوائده تشكل تهديدًا للنظام العالمي"³. وفي أول ظهور له بعد استقالته من وزارة الخارجية، حثّ كيسنجر بلاده على تبني تدابير الحفاظ على الطاقة من أجل تقليص اعتماد الولايات المتحدة على واردات النفط، التي قال إنها "تضر بأمننا القومي"⁴.

في هذا السياق، لا يمكن فهم العلاقات الدولية منذ منتصف القرن العشرين إلا عبر تتبع "النفط" كفاعلٍ غير بشري في التوازنات السياسية والاقتصادية والعسكرية. فهو لم يعد فقط أحد مكونات الإنتاج القومي، بل أصبح أداة ضغط واستمالة وردع، وجسرًا للتقارب أو التنافر بين القوى الكبرى والدول المنتجة، خصوصًا تلك التي تمتلك موقعًا مركزيًا في الجغرافيا النفطية، مثل المملكة السعودية.

القسم الأول

من الطاقة إلى الجيوسياسية

أولاً: منطق القوة في العلاقات الدولية

ترتكز العلاقات الدولية على جدلية السلطة والمصلحة، حيث تسعى الدول إلى تحقيق أمنها القومي عبر أدوات متعددة: السلاح، الاقتصاد، التحالفات، والموارد الطبيعية. ويشكّل النفط أحد أبرز هذه الأدوات لما يتميز به من خصائص تجمع بين الندرة والحيوية وقابلية التوظيف السياسي.

² Ibid, p.17

³ Kissinger Sees Potential Threat In Oil Nations, Washington Post, August 3, 1977; <https://shorturl.at/gCXbb>

⁴ Kissinger, as Conservationist, Sees Danger in Oil Imports, Washington Post, April 5, 1977; <https://shorturl.at/OtMVI>

ففي النظرية الواقعية يُعد امتلاك الموارد الطبيعية "امتدادًا للقوة الصلبة"، لأنها تمنح الدولة المالكة لها قدرة على التأثير في سلوك الآخرين دون استخدام السلاح المباشر. أما في المقاربة الماركسية فالنفط يُعدّ أداةً للهيمنة الإمبريالية، إذ يكرّس التبعية الاقتصادية بين "مراكز الإنتاج الصناعي" في الشمال و"مناطق الاستخراج" في الجنوب.

وتذهب نظرية الاقتصاد السياسي الدولي إلى أن النفط ليس فقط موردًا ماديًا، بل هو عنصر بنيوي في النظام الرأسمالي العالمي، يُستخدم لتكريس علاقات القوة بين الدول عبر الأسعار، والشركات المتعددة الجنسيات، والمؤسسات المالية الدولية⁵. ومن هنا تظهر أهمية النفط في المملكة السعودية، إذ تحوّلت منذ منتصف القرن العشرين إلى لاعب محوري في ضبط التوازن بين الإنتاج والسعر، ومن ثم في إدارة التوازن السياسي الدولي ذاته.

ثانيًا: النفط كأداة هيمنة واستقلال

ما يجعل النفط فريدًا في تاريخ العلاقات الدولية هو طبيعته المزدوجة: فهو في الوقت نفسه أداة هيمنة بيد القوى العظمى، ووسيلة تحرر واستقلال بيد الدول المنتجة إن أحسنت توظيفه. فحين استخدم الغرب النفط لتوسيع نفوذه في غرب آسيا، كانت الدول المنتجة - وفي مقدمتها السعودية - تحاول تدريجيًا استثمار هذه الأداة لبناء تحالفات وشراء نفوذ إقليمي ودولي.

لقد مثّل النفط في هذا السياق سلاحًا ناعمًا وصامتًا لكنه فعّال، يسمح بتغيير قواعد اللعبة دون الحاجة إلى مواجهة عسكرية. وقد عبّر الرئيس المصري الأسبق أنور السادات (1970 - 1981) عن هذا البعد حين قال في خطاب أمام مجلس الشعب عام 1973 إن "النفط العربي ليس سلعة، بل هو سلاح في معركة المصير"⁶.

في المقابل، كانت الولايات المتحدة تدرك باكرًا أن أمن الطاقة هو ركيزة الأمن القومي الأميركي، ولذلك نشأت منذ الأربعينات معادلة "النفط مقابل الحماية"، التي أصبحت أساس العلاقة الاستراتيجية بين واشنطن والرياض. هذه المعادلة مكّنت السعودية من تحويل النفط إلى ورقة دبلوماسية كبرى، وفي الوقت نفسه قيدتها في شبكة من

⁵ Susan Strange, *States and Markets*, London: Continuum, 1988, pp.208-229

⁶ خطاب أنور السادات أمام مجلس الشعب في أكتوبر 1973، جريدة الأهرام، عدد 17 أكتوبر 1973، ص. 3

الالتزامات السياسية والاقتصادية والعسكرية، حيث تحوّلت السعودية إلى دولة وظيفية إلى جانب الكيان الاسرائيلي، وتعمل في خدمة الأجندة الاستراتيجية الأميركية لاسيما إبان الحرب الباردة والمواجهة بين المعسكرين اللدودين: السوفيياتي والأميركي.

ثالثاً: الاقتصاد السياسي للنفط

النفط ليس مجرد مورد اقتصادي، بل هو قلب ما يمكن تسميته بـ"الاقتصاد السياسي للطاقة"، حيث تتداخل الأسواق والسياسات والجغرافيا في إنتاج القرار الدولي. فأسعار النفط تتحدد بقدر ما تتحدد التحالفات. ومنذ أزمة النفط في عام 1973، أدرك العالم أن قراراً واحداً من دولة منتجة يمكن أن يهز الاقتصاد العالمي.

فالتحكم في الأسواق الدولية للطاقة يعادل في تأثيره امتلاك جيش جرّار، لأن القوة هنا تتجاوز حدود الجغرافيا إلى السيطرة على تدفقات المال والتكنولوجيا والتسلّيح. بهذا المعنى، يصبح النفط ليس فقط مورداً اقتصادياً بل لغة من لغات السياسة العالمية: لغة يفهمها الجميع لأنها تُترجم إلى أرقام في الموازنات وأسعار في الأسواق وتحالفات في الميدان. وهذه اللغة كانت السعودية أحد أبرز من أتقن التحدث بها منذ السبعينات وحتى اليوم، وأرادت بذلك أن تجعل النفط ورقة الاعتماد الدائمة في علاقاتها مع الغرب وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة.

رابعاً: النفط والسياق الجيوسياسي

يُضاف إلى كل ما سبق أن الجغرافيا التي تشغلها المملكة السعودية منحتها موقعاً لا يقل أهمية عن الموارد النفطية نفسها. فوجودها على ضفاف الخليج، وتحكّمها بأكبر احتياطي نفطي تقليدي في العالم، جعل منها مركز ثقل استراتيجياً في حسابات القوى العظمى.

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لم يكن ثمة نزاع دولي كبير إلا وكان للنفط دور فيه، سواء كمحرّك مباشر (كما في غزو العراق 1990 و2003)، أو كعامل بنيوي في تحديد موازين القوى. وقد أظهرت دراسة أن ما يُعرف بـ"لعنة الموارد"

Resource Curse، لم تمنع بعض الدول النفطية من تحويل المورد الملعون إلى أداة قوة، والسعودية تمثل النموذج الأوضح لذلك⁷.

خامساً: النفط بين السيادة والتبعية

شكّل النفط أيضاً امتحاناً مزدوجاً لسيادة الدول المنتجة. فمن جهة، أتاح لها بناء اقتصادات قوية وجيوش حديثة وبنية تحتية متطورة، ومن جهة أخرى جعلها رهينة لتقلبات السوق العالمية وللضغوط السياسية من جانب الدول المصنّعة للسلاح والنافذة في المسرح الدولي مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا..

تصف حنة أرندت هذه الحالة بأنها "المفارقة التكنولوجية للحدث"، حيث يتحول ما يمنح القوة إلى مصدر هشاشة⁸. فالسعودية التي بنت نفوذها من خلال النفط، وجدت نفسها في نهاية المطاف أمام تحدي الخروج من الاعتماد عليه، دون خسارة مكانتها الاستراتيجية التي تأسست بفضلها. ولكن لا يبدو أن السعودية قد نجحت في مقاومة هذا التحدي، وإن الوعد الذي أطلقه ولي العهد محمد بن سلمان بالتحرك من قبضة النفط كمصدر للدخل بحلول عام 2020 لم يتحقق حتى الآن، أي حتى إعداد هذا البحث، إذ بقي هذا المصدر أساسياً في تحصيل الأموال المطلوبة لتمويل نفقات الموازنة السنوية ومشاريع رؤية 2030.

سادساً: من النفط إلى "الرعية الجيوسياسية"

أنتج النفط في النهاية نمطاً خاصاً من الدولة أطلق عليه عدد من الباحثين، مثل حازم الببلاوي وجياني لوكاتشيني، مصطلح "الدولة الرعية"⁹. لكنّ الرعية السعودية تجاوزت الطابع الاقتصادي لتصبح رعية جيوسياسية، إذ يُعاد توزيع عائدات النفط ليس فقط داخل المجتمع بل أيضاً في شبكة التحالفات الدولية والإقليمية.

فمن خلال التمويل، والمساعدات، والاستثمارات، استطاعت السعودية أن تشتري لنفسها هامش حركة دبلوماسية في أوقات الأزمات، كما حصل في حرب الخليج

⁷ Ross ML. The political economy of the resource curse. World Polit. 1999;51(2):297–322

⁸ Arendt, The Human Condition, University of Chicago Press, 1958, pp. 248–255, 322–325.

⁹ Hazem Beblawi & Giacomo Luciani (eds.), The Rentier State, Croom Helm, 1987

الأولى والثانية، أو في إدارة أسعار النفط خلال العقود اللاحقة. وهذه القدرة ستُشكّل أساس ما سنسميه في القادم من الصفحات "الدبلوماسية النفطية السعودية".

القسم الثاني: السعودية وصناعة النفط..

أولاً: تشكّل الدولة النفطية

حين اكتُشف النفط في شرقي الجزيرة العربية عام 1938 في حقل الدمام رقم (7)، لم يكن أحد يتوقع أن ذلك الحدث سيعيد تشكيل الخريطة الاقتصادية والسياسية للعالم. فقد انتقل هذا الاكتشاف من كونه حدثاً جيولوجياً إلى كونه تحولاً استراتيجياً في بنية الدولة السعودية نفسها، وفي موقعها من النظام الدولي.

كانت المملكة السعودية حينها في طور تأسيسها السياسي والاجتماعي، وجاء النفط ليمنحها ما يمكن تسميته بـ"شرعية الثراء"، بعد أن كانت شرعيتها قائمة على الدين والسيف والقبيلة والسيطرة الجغرافية. ومع تدفق العائدات الأولى في الأربعينات، بدأ التحول من دولة رعوية إلى دولة ريعية، أي دولة تمتلك الموارد لكنها لا تعتمد على مواطنيها في تمويل الخزانة العامة.

لقد أدرك الملك عبد العزيز مبكراً أن السيطرة على النفط تعني السيطرة على المستقبل، ولذلك وقّع اتفاق الامتياز مع شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (SOCAL) عام 1933، ثم تأسست شركة أرامكو لتصبح لاحقاً العمود الفقري للاقتصاد في المملكة السعودية. ومنذ تلك اللحظة، دخلت السعودية في علاقة مركّبة مع الغرب، قوامها النفط مقابل الحماية، وهي المعادلة التي ستستمر حتى اليوم.

ثانياً: أرامكو كأداة للسيادة والاعتماد

شكلت شركة أرامكو الأمريكية - السعودية نواة العلاقة بين النظام السعودي والغرب. ففي بداياتها، كانت الشركة أداة لاستخراج الثروة تحت إشراف وإدارة غربية، ما جعلها رمزاً للتبعية الاقتصادية. ولكن مع تصاعد المد القومي في الستينات، وتنامي

الوعي بالاستغلال الغربي للموارد العربية، شرعت السعودية تدريجيًا في تأمين الشركة، إلى أن اكتملت السيطرة الرسمية عليها عام 1980.

كان هذا التحول أكثر من مجرد خطوة اقتصادية؛ لقد مثل إعلانًا عن هيمنة القرار السعودي على الشركة وفي إدارة المورد الأهم في العالم. وأرامكو بعد التأمين لم تعد مجرد شركة نفط، بل أصبحت مؤسسة سيادية تجمع بين الاقتصاد، التقنية، والسياسة. فهي اليوم أداة مركزية في توجيه السياسة النفطية، كما أنها الواجهة التي تتجسد من خلالها قدرة النظام السعودي على التأثير في السوق العالمية للطاقة.

ومع صعود أسعار النفط في السبعينات، استطاعت السعودية عبر أرامكو أن تتحول من دولة نامية إلى قوة مالية عالمية، مستثمرةً في الأسواق الغربية ومؤسسات التمويل الدولي، الأمر الذي جعلها فاعلاً في الاقتصاد السياسي العالمي وليس مجرد مصدر للخام.

ثالثًا: أوبك وبروز السعودية كلاعب مهيم

في عام 1960، تأسست منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) كإطار لتنسيق السياسات الإنتاجية بين الدول المنتجة. ومع مرور الوقت، برزت السعودية كقلب المنظمة النابض، بفعل احتياطاتها الضخمة وقدرتها على زيادة أو خفض الإنتاج بسرعة لتعديل الأسعار العالمية، أي بالتحكم في معادلة العرض والطلب في سوق النفط العالمية. ولهذا، وصفت السعودية بأنها "المنتج المرجح" (Swing Producer) الذي يمكنه ترجيح كفة السوق صعودًا أو هبوطًا¹⁰.

استخدمت السعودية هذا الموقع بقدر من الذكاء والتضليل معًا في عدة مناسبات؛ أبرزها خلال أزمة النفط عام 1973، حين قاد الملك فيصل ما وصف بقرار حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة والدول الداعمة للكيان الإسرائيلي أثناء حرب أكتوبر. ذلك القرار مثل أول استخدام فعلي لـ "النفط كسلاح سياسي"، وأثبت أن السعودية تملك القدرة على تحريك النظام الدولي من دون إطلاق رصاصة واحدة.

¹⁰ Bassam Fattouh & Paul Stevens, Oil Markets and the Producer–Consumer Dialogue, Oxford Institute for Energy Studies, 2018, p. 10

وإن كان مفعول هذا السلاح لم يدم طويلاً، حيث بدأت تجني الشركات النفطية الأميركية أرباحاً طائلة، فيما تم ربط النفط بالدولار ايذاناً بمرحلة البترودولار حيث أصبح الاقتصاد السعودي يعتمد بنوياً ومصيرياً بالدولار الأميركي، العملة التي بها يباع النفط ويشترى.

في نهاية المطاف، إن هذه الخطوة كانت سلاحاً ذا حدين: فمن جهة أكسبت السعودية نفوذاً دولياً غير مسبوق، ومن جهة أخرى رسخت تبعيتها الأمنية للولايات المتحدة، التي سارعت منذ منتصف السبعينات إلى ربط "أمن الطاقة" بأمن الخليج، عبر قواعد واتفاقيات دفاعية طويلة الأمد.

رابعاً: التحالف النفطي – الأميركي السعودي

منذ لقاء الملك عبد العزيز والرئيس فرانكلن روزفلت على متن الطراد الأميركي كوينسي في 14 فبراير 1945، تأسس ما يمكن وصفه بـ"التحالف النفطي الأمني" بين الرياض وواشنطن. كان الاتفاق غير مكتوب لكنه واضح المعالم: "النفط السعودي مقابل مظلة الحماية الأميركية".

هذا التحالف منح السعودية مكانة استثنائية بين حلفاء الولايات المتحدة. فبينما كانت دول أخرى في غرب آسيا تُعامل بكونها مناطق نفوذ، نُظر إلى السعودية بوصفها منطقة نفوذ وحليف استراتيجي، لأنها تملك المورد الذي لا يمكن الاستغناء عنه. ومع أن هذا التحالف منح النظام السعودي استقراراً سياسياً لأمد طويل نسبياً، إلا أنه حدّ أيضاً من استقلال سياستها الخارجية، خصوصاً في الفترات التي تعارضت فيها مصالحها النفطية مع المصالح الأميركية.

ومع نهاية الحرب الباردة، تطورت هذه العلاقة لتأخذ طابعاً مؤسسياً عبر التعاون في التسليح، حماية الممرات البحرية، وضمان استقرار سوق الطاقة. لكن الأحداث اللاحقة - من غزو الكويت 1990 إلى هجمات 11 سبتمبر 2001 - كشفت هشاشة هذا التحالف القائم على النفط، وأعادت طرح سؤال: هل يمكن للسعودية أن تحافظ على مكانتها العالمية دون النفط؟

خامساً: النفط كأداة لبناء الدولة والمجتمع

لا يمكن فهم صعود السعودية الدولي دون فهم التحول الداخلي الذي أحدثه النفط في بنية الدولة والمجتمع. فقد وُقر النفط القاعدة المادية لشرعية النظام السياسي، إذ سمح له بتحديث البنية التحتية على نطاق واسع من خلال بناء شبكة واسعة من الطرق، وأنظمة الصرف الصحي، والمدارس والمستشفيات والمطارات والموانئ على الطراز الحديث، وقام النظام من أجل تعزيز سلطته بتوزيع جزء من الثروة على المواطنين في شكل وظائف ورواتب وخدمات عامة، ما جعل العلاقة بين الدولة والمجتمع تقوم على "عقد ريعي" أكثر من كونها علاقة تمثيل سياسي¹¹. وبذلك، ارتبطت شرعية السلطة بقدرتها على الاستمرار في تدفق الريع النفطي، لا بآليات المشاركة السياسية أو الديمقراطية.

من جهة أخرى، أسهم النفط في تحديث البنى التحتية والتعليم والإدارة، فانتقلت البلاد من مجتمع تقليدي إلى مجتمع يملك شبكة مواصلات حديثة ومؤسسات مالية وصناعية. لكن هذا التحديث ظل مرتبطاً بالريع النفطي أكثر من ارتباطه بالتحول الإنتاجي، وهو ما جعل الاقتصاد السعودي عرضة للتقلبات السعرية العالمية.

سادساً: النفط كهوية ودبلوماسية

تحوّل النفط في الوعي السعودي إلى رمز للهوية الوطنية الحديثة. فالسعودية في الخطاب الرسمي والسياسي تُقدّم بوصفها "قلب سوق الطاقة العالمي"، والدولة التي توازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين. ومن خلال هذا الدور، سعت السعودية إلى بناء صورة "المسؤولية النفطية" التي تجعلها دولة مستقرة وموثوقة في الإمدادات، بخلاف بعض المنتجين الآخرين.

هذه الصورة كانت جزءاً من الدبلوماسية الناعمة السعودية، إذ استُخدمت لخلق الثقة الدولية، والحفاظ على علاقات متوازنة مع الغرب والشرق في آن واحد¹².

لقد نجحت السعودية بفعل هذه السياسة في أن تكون المرجعية الأساسية في أوبك، وفي أن تحتفظ بعلاقات طاقة متينة مع الولايات المتحدة، والصين، والاتحاد الأوروبي، والهند. ومع دخول القرن الحادي والعشرين، بدأ النفط يُوظف أيضاً كوسيلة

¹¹ Steffen Hertog, *Princes, Brokers, and Bureaucrats: Oil and the State in Saudi Arabia*, Cornell University Press, 2010, p.70-75

¹² Mehran Kamrava (ed), *The Political Economy of the Persian Gulf*, Hurst & Company, LONDON, 2012

لبناء تحالفات استثمارية عابرة للحدود، خصوصاً من خلال صناديق الثروة السيادية مثل "صندوق الاستثمارات العامة"، الذي أعاد تعريف مفهوم القوة النفطية على أنها ليست مجرد تصدير للخام، بل تصدير لرأس المال والقرار المالي.

سابعاً: من الريع إلى الرؤية

في ظل التحولات الجارية نحو الطاقة المتجددة وتراجع الاعتماد العالمي على الوقود الأحفوري، يواجه النظام السعودي تحدياً تاريخياً يتمثل في إعادة تعريف دور النفط في استراتيجيته المستقبلية. فجاءت رؤية السعودية 2030 لتعلن عن بداية مرحلة جديدة، تُعيد فيها الدولة توظيف عائدات النفط في بناء اقتصاد متنوع قائم على الاستثمار والصناعة والسياحة والتقنية.

ومع ذلك، فإن النفط ما زال يحتفظ بمكانته كضامن رئيسي للاستقرار المالي والسياسي، وكأداة تفاوض في العلاقات الدولية. فحتى في زمن الانتقال الطاقوي، يظل النفط السعودي رمزاً للثقل السياسي العالمي للمملكة السعودية، وعنصراً حاسماً في هندسة علاقاتها مع القوى الكبرى.

القسم الثالث: السعودية والنفط في الصراع الدولي

من التحالفات الكبرى إلى استخدام النفط كسلاح سياسي

في مقاربة البنية الجيوسياسية لعلاقات السعودية الدولية في ضوء النفط، وتحليل دورها في أزمات الطاقة والحروب الإقليمية، لا بد من العودة الى السياق التاريخي. فم منذ منتصف القرن العشرين، شكّل النفط محوراً رئيسياً في توازنات القوة الدولية. فبينما كان الغرب يرى في النفط أداة لضمان استمرار نموه الصناعي وحماية نمط حياته، رأت السعودية فيه وسيلة لضمان مكانتها في النظام العالمي، ولتعزيز قدرتها الاقتصادية والسياسية. وهكذا، أصبح النفط منذ السبعينات ليس مجرد سلعة استراتيجية، بل أداة تفاوض ومساومة وصراع، استخدمها النظام السعودي بحذر وذكاء لتثبيت موقعه بين القوى الكبرى.

أولاً: التحالف النفطي – الأمني مع الولايات المتحدة

تأسس التحالف الأميركي - السعودي على قاعدة واضحة: "النفط مقابل الحماية". فبعد لقاء الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت عام 1945، باتت العلاقة بين البلدين تمثل نموذجاً للتحالف القائم على المنفعة المتبادلة. فقد ضمنت السعودية للولايات المتحدة إمدادات مستقرة وثابتة من النفط بأسعار معقولة، بينما ضمنت واشنطن للنظام السعودي مظلة حماية أمنية وسياسية.

وقد تعزز هذا التحالف خلال الحرب الباردة، حين رأت الولايات المتحدة في السعودية حليفاً موثقاً ضد غريمها اللدود، أي الاتحاد السوفياتي، ومصدراً حيوياً للطاقة في حال اندلاع الأزمات. ومنذ ذلك الحين، أصبحت قاعدة الظهران الجوية، التي استخدمها الأميركيون، رمزاً لهذا الارتباط الاستراتيجي.

وعلى الرغم من أن التحالف منح السعودية نفوذاً سياسياً، فإنه جعلها أيضاً رهينة لمعادلات واشنطن الاستراتيجية. فعندما استخدمت سلاح النفط عام 1973، بدا واضحاً أن قدرة السعودية على التأثير مشروطة بمدى قبول الولايات المتحدة بتسييس النفط. وقد سعت الرياض بعد تلك التجربة إلى تحقيق توازن دقيق: الحفاظ على الشراكة مع واشنطن من دون فقدان استقلال القرار النفطي.

هذا التوازن ظلّ الإطار الحاكم للعلاقة حتى اليوم، مع تغيّر الرؤساء الأميركيين وتبدّل التحالفات الإقليمية.

ثانياً: النفط كسلاح سياسي – أزمة 1973 نموذجاً

تُعد أزمة النفط عام 1973 لحظة فارقة في تاريخ العلاقات الدولية، إذ استخدم العرب، بقيادة السعودية، النفط كأداة ضغط سياسي لأول مرة. فبعد اندلاع حرب أكتوبر، قررت السعودية خفض إنتاج النفط بنسبة 10% شهرياً ووقف تصديره إلى الولايات المتحدة وهولندا والدول الداعمة للكيان الإسرائيلي.

أحدث القرار صدمة في الاقتصاد العالمي، وارتفعت أسعار النفط أربعة أضعاف خلال أشهر قليلة. وكان الهدف من القرار مزدوجاً: دعم الموقف العربي في الحرب، وإيصال رسالة إلى الغرب مفادها أن النفط ليس مجرد سلعة بل سلاح سيادي. وقد

وصف هنري كيسنجر تلك اللحظة بأنها "أخطر تهديد للنظام الاقتصادي الغربي منذ الحرب العالمية الثانية"¹³.

ورغم أن الحظر لم يدم طويلاً، إلا أنه أعاد رسم خريطة العلاقات بين المنتجين والمستهلكين، وأثبت أن السعودية قادرة على تغيير موازين القوة عبر قرار اقتصادي واحد.

لكن التجربة نفسها جعلت واشنطن تسعى منذ السبعينات إلى ضمان ألا يُستخدم النفط مجدداً ضد مصالحها، فأسست "الاحتياطي الاستراتيجي الأميركي" عام 1975، وعملت على تنويع مصادر الطاقة وبناء تحالفات عسكرية في الخليج. ومن هنا، تکرّست معادلة "الاعتماد المتبادل الحذر": الغرب يحتاج نفط السعودية، وهي تحتاج المظلة الأميركية¹⁴.

ثالثاً: النفط في الحرب الباردة وما بعدها

خلال الثمانينات، استخدمت السعودية النفط كسلاح جيوسياسي بطرق غير مباشرة. فحين اندلعت الحرب العراقية - الإيرانية (1980 - 1988)، ضاعفت الرياض إنتاجها استجابة للضغوط الأميركية بهدف خفض الأسعار وإضعاف اقتصادي طهران وموسكو معاً. وقد نجحت هذه السياسة في استنزاف الاتحاد السوفياتي الذي كان يعتمد على عائدات النفط والغاز، وساهمت في تسريع تفككه لاحقاً.

إلا أن هذا الاستخدام للنفط أضعف في المقابل الاقتصاد السعودي نفسه، إذ تراجعت الأسعار من أكثر من 30 دولاراً للبرميل عام 1981 إلى أقل من 10 دولارات عام 1986، ما أدى إلى عجز مالي غير مسبوق داخل السعودية. كانت تلك التجربة درساً قاسياً جعل الأخيرة أكثر حذراً في استخدام النفط كسلاح مباشر، وأقرب إلى استراتيجية "التأثير الهادئ" عبر ضبط السوق بدلاً من مواجهتها.

رابعاً: النفط وحروب الخليج

1 - حرب الخليج الأولى 1990-1991

¹³ Kissinger, Henry, Years of upheaval, Little, Brown, Boston, 1982, p.851

¹⁴ Wight, David M, The Petrodollar Era and Relations between the United States and the Middle East and North Africa, 1969-1980, UC Irvine Electronic Theses and Dissertations, 2014, p.

حين غزا النظام العراقي برئاسة صدام حسين الكويت في أغسطس عام 1990، واجهت السعودية أخطر تهديد أمني في تاريخها الحديث. فكان النفط مجدداً في قلب الأزمة: إذ خشيت الولايات المتحدة وحلفاؤها من أن يستولي صدام حسين على 40% من احتياطي النفط العالمي.

أعلنت السعودية فتح أراضيها للقوات الأميركية ضمن "عملية عاصفة الصحراء"، لتتحول إلى قاعدة رئيسية لتحرير الكويت. ورغم أن الحرب أعادت تثبيت التحالف السعودي - الأميركي، فإنها أطلقت نقاشاً داخلياً حول سيادة المملكة السعودية واستقلال قرارها، خصوصاً بعد تزايد الوجود العسكري الأجنبي على أراضيها.

2 - حرب العراق 2003

في حرب العراق الثانية، رفضت السعودية المشاركة العسكرية المباشرة، لكنها سمحت باستخدام منشآتها اللوجستية. وبالرغم من معارضتها الرسمية للغزو، استفادت الرياض من ارتفاع أسعار النفط الذي تلا انهيار الإنتاج العراقي.

ومنذ ذلك الوقت، باتت السعودية تدير سياستها النفطية وفق مبدأ "الحياد العملي"، أي دعم استقرار الأسواق من دون التورط في مغامرات سياسية أو عسكرية قد تضر بسمعتها أو استقرارها الداخلي. جاء ذلك، بعد أن شعرت الرياض بخيبة أمل من نتائج الحرب على العراق حيث خسرت نفوذها وسمحت لإيران بأن تملأ فراغاً كبيراً في هذا البلد الجار بعد سقوط النظام، وهذا ما جعل سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي الأسبق، يطلق تصريحاً غاضباً بأن "الولايات المتحدة قدّمت العراق لإيران على طبق من فضة"¹⁵.

خامساً: السعودية والنفط في علاقاتها الإقليمية

تُظهر العلاقات السعودية مع إيران والعراق واليمن وروسيا كيف يُستخدم النفط كأداة نفوذ سياسي إقليمي. فخلال الحرب الباردة الإقليمية بين الرياض وطهران، كان التحكم بالإنتاج والأسعار وسيلة لاحتواء النفوذ الإيراني.

¹⁵ أمريكا قدمت العراق لإيران على طبق من فضة.. أمير سعودي يكشف ما قاله الفيصل بعد رفض واشنطن مقترحه، بالعربية CNN، 10 أبريل 2021، الرابط: <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2021/04/18/turki-faisal-reveals-statment-saud-us-iraq>

كما استخدمت السعودية سياستها النفطية للضغط على العراق في التسعينات، ولتمويل حلفائها في المنطقة عبر المساعدات النفطية والمنح. ومع ظهور روسيا كقوة نفطية منافسة بعد عام 2000، سعت الرياض إلى تنسيق مصالحها عبر ما سُمي لاحقاً بـ"أوبك بلس" OPEC+، الذي جمع المنتجين داخل المنظمة وخارجها لضبط الأسعار، في محاولة للحفاظ على توازن جيو-طاقي عالمي جديد.

سادساً: النفط كوسيلة توازن في العلاقات الدولية

في العقدين الأخيرين، ومع صعود الصين والهند كقوى استهلاكية كبرى، تبنت السعودية سياسة "تنويع الشركاء الطاقين". فقد تحوّلت بكين إلى أكبر مستورد للنفط السعودي، وأصبح التنسيق معها جزءاً من الاستراتيجية السعودية في مرحلة ما بعد الهيمنة الأميركية المطلقة. كما دخلت السعودية في شراكات طاقية مع روسيا، وأوروبا، ودول شرق آسيا، مستخدمةً النفط كجسر لبناء شبكة علاقات متعددة الاتجاهات تُمكنها من المناورة بين الكتل الكبرى.

بهذا، تجاوز النفط وظيفته التقليدية كسلاح ضغط إلى كونه أداة توازن دبلوماسي، تمنح النظام السعودي قدرة على التحرك في فضاء عالمي متعدّد الأقطاب، دون القطيعة مع الولايات المتحدة أو الارتهان الكامل لأي طرف.

سابعاً: النفط كسلاح ناعم

مع التحول العالمي نحو الطاقة المتجددة، تسعى السعودية إلى إعادة تعريف "سلاح النفط". فبدل أن يكون أداة تهديد، أصبح اليوم أداة تفاوض في الملفات الاقتصادية والبيئية.

تستخدم المملكة السعودية مكانتها في أسواق النفط للتأثير على مفاوضات المناخ وتحديد وتيرة الانتقال الطاقي بما يضمن مصالحها. ومن خلال مبادرات مثل "الشرق الأوسط الأخضر" و"الاقتصاد الدائري للكربون"، تُقدّم الرياض نفسها كمحور توازن بين التنمية وحماية البيئة¹⁶.

¹⁶ Saudi Ministry of Energy, The Circular Carbon Economy National Program, Riyadh, 2022; <https://shorturl.at/THEu7>

بهذا المعنى، يمكن القول إن السعودية لم تتخلّ عن سلاح النفط، بل أعادت تحويله من أداة ضغط إلى أداة شرعية دولية جديدة، تتيح لها البقاء في قلب النظام الطاقى العالمي حتى في زمن ما بعد النفط.

القسم الرابع: السعودية وآليات استخدام النفط

منذ سبعينات القرن العشرين، لم تعد المملكة السعودية مجرد مصدر رئيس للنفط الخام، بل أصبحت فاعلاً سياسياً واقتصادياً عالمياً يوظف هذا المورد الحيوى كأداة تأثير في العلاقات الدولية. لم يكن النفط بالنسبة للنظام السعودي مجرد سلعة تُصدّر لتوليد الدخل، بل أصبح لغة تفاوض واستراتيجية إدارة نفوذ، يمارس عبرها ما يمكن وصفه بـ"الدبلوماسية النفطية".

تتمحور آليات هذه الدبلوماسية حول مجموعة أدوات اقتصادية وسياسية ومؤسسية مكّنت السعودية من لعب أدوار متناقضة أحياناً: كضامن لاستقرار السوق العالمية، وكفاعل قادر على معاقبة الخصوم أو مكافأة الحلفاء، وكشريك رئيسي للقوى الكبرى في صياغة سياسات الطاقة العالمية.

أولاً: التسعير والإنتاج كأداتين للنفوذ

1 - التحكم في الإنتاج والسعر

تُعدّ القدرة على التحكم في حجم الإنتاج وأسعاره الأداة الأولى والأكثر فعالية في السياسة النفطية. فالسعودية، بحكم الاحتياطات الضخمة والإمكانات الإنتاجية الفائضة، تستطيع التأثير في الأسعار عبر زيادتها أو خفضها تبعاً للمصالح السياسية والاقتصادية.

ففي حالات كثيرة، استخدم النظام السعودي خفض الإنتاج للضغط على الأسواق أو لحماية الأسعار من الانهيار، كما في أزمة 2008، أو لتهدئة المخاوف العالمية من نقص الإمدادات، كما حدث بعد هجمات أرامكو عام 2019.

هذه المرونة جعلت السعودية "المنتج المرجح" الذي يتحكم في ميزان الطاقة العالمي. ومن خلال هذا الدور، تضمن السعودية أن تكون دائماً في قلب أي مفاوضات تخص

النفط أو الأمن الإقليمي، إذ لا يمكن لأي دولة أخرى - بما في ذلك روسيا أو الولايات المتحدة - أن تلعب دورًا موازنًا مماثلًا من دون التنسيق مع الرياض.

2 - تسعير النفط كإشارة سياسية

لم يكن التسعير أبدًا قرارًا اقتصاديًا بحثًا. فحين قرّرت السعودية في بعض المراحل خفض أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة، كما في عام 1986 أو في 2020 أثناء حرب الأسعار مع روسيا، كان الهدف سياسيًا واستراتيجيًا أكثر منه تجاريًا.

ففي الحالة الأولى، ساهم القرار في إضعاف الاتحاد السوفياتي، وفي الثانية أظهر أن الرياض قادرة على فرض انضباط في "أوبك+"، حتى وإن كلفها ذلك خسائر مؤقتة¹⁷. ويوضح الباحث جال لفت أن انهيار أسعار النفط عام 1986 - بعد قرار السعودية زيادة الإنتاج بشكل واسع - أدى إلى انخفاض عائدات الاتحاد السوفياتي النفطية بأكثر من النصف. ويرى أن هذا الانخفاض الحاد كان له أثر كارثي على الاقتصاد السوفياتي، الذي كان يعتمد على عائدات النفط والغاز بنسبة تقارب 60% من دخله بالعملة الصعبة. وبهذا تحوّل السعر إلى لغة سياسية صامتة تُرسل عبرها السعودية إشارات إلى القوى الكبرى، خصوصًا تلك التي تتعارض مع المصالح الأميركية.

ثانيًا: الدبلوماسية النفطية المؤسسية

1 - منظمة أوبك كمنصة نفوذ

منذ تأسيسها مثلت منظمة أوبك الإطار المؤسسي لتنسيق السياسات النفطية بين الدول المنتجة. غير أن السعودية استطاعت تدريجيًا أن تتحوّل إلى القوة المحركة داخل المنظمة، بفعل حجم إنتاجها والتزامها بدور "المنظم الأخير للسوق" (Market Stabilizer). فقرارات أوبك في الغالب تُصاغ بما يتوافق مع الموقف السعودي، أو على الأقل لا يمكن تنفيذها من دون موافقتها.

وفي أوقات الأزمات، كانت السعودية تتولى مهمة "توازن المصالح" بين المنتجين المتشددین الذين يرغبون في رفع الأسعار، والمستهلكين الكبار الذين يضغطون باتجاه خفضها. هذا الدور أكسبها سمعة الدولة المهيمنة في النظام الطاقى، وسمح لها بالحفاظ

¹⁷ — Gal Luft, "Oil and the Soviet Collapse" Middle East Quarterly, Vol. 9, No. 3, Summer 2002.

على موقعها القيادي حتى في ظل التغيرات الجذرية في سوق الطاقة. ولطالما خاضت صراعات بخصوص الحصص والأسعار حتى مع شركائها الخليجيين مثل الامارات وقطر والكويت.

2 - أوبك بلص - هندسة توازنات جديدة

في عام 2016، قادت السعودية إنشاء تحالف "أوبك بلص" الذي ضم روسيا وعدداً من المنتجين خارج المنظمة. كان ذلك تحولاً تاريخياً في الدبلوماسية النفطية، إذ وسّع دائرة النفوذ السعودي إلى ما بعد العالم العربي.

جاءت فكرة "أوبك بلص" استجابةً لتحديات انهيار الأسعار بعد 2014، ولكنها سرعان ما تحولت إلى أداة استراتيجية لضبط التوازن الجيوسياسي بين المنتجين الكبار، خاصة بين السعودية وروسيا.

لقد مكّن هذا التحالف السعودية من إدارة السوق العالمية بشكل براغماتي، بدلاً من المواجهة، ما عزز دورها كقوة تشاركية وسط عالم يشهد اضطراباً في أمن الطاقة.

ثالثاً: المساعدات والمنح النفطية – القوة الناعمة

يستخدم النظام السعودي عائدات النفط أيضاً كأداة قوة ناعمة عبر المساعدات والمنح الموجهة للدول الصديقة أو الفقيرة. فخلال العقود الماضية، قدمت السعودية مساعدات نفطية سخية لعدد من الدول العربية والإفريقية والآسيوية، سواء في شكل إمدادات مجانية أو تسهيلات في السداد أو استثمارات في البنية التحتية للطاقة بهدف تشكيل تحالف أو تمدد نفوذها في مناطق واسعة من العالم، ولا سيما في القارتين الآسيوية والأفريقية.

وفي أعقاب حرب أكتوبر، قدّمت الرياض دعماً نفطياً للأردن وسوريا ومصر. وفي الثمانينات، مولّت مشاريع تنمية في السودان وباكستان واليمن. وحتى في السنوات الأخيرة، استخدمت المساعدات النفطية كوسيلة لبناء التحالفات أو لاحتواء الأزمات الإقليمية، كما في لبنان ومصر والبحرين والأردن وسلطنة عمان على خلفية التظاهرات الشعبية التي شهدتها هذه البلدان في فترة الربيع العربي (2011).

بهذه السياسة، نجح النظام السعودي في الجمع بين الدبلوماسية الاقتصادية والرمزية، إذ تحوّل النفط إلى أداة تواصل وشرعية إقليمية تمنحها حضورًا سياسيًا غير عسكري في مناطق الصراع.

رابعًا: استثمارات النفط والغاز – دبلوماسية رأس المال

منذ التسعينات، بدأت السعودية توسيع أدواتها من "تصدير النفط الخام" إلى "تصدير رأس المال النفطي". فأنشأت صناديق سيادية ضخمة مثل "صندوق الاستثمارات العامة" الذي بات لاعبًا عالميًا في مجالات الطاقة والبنية التحتية والتقنية.

هذه الاستثمارات لا تخضع لمنطق الربح فقط، بل تخدم أهدافًا جيوسياسية، إذ تُستخدم لتبويض صورة النظام السعودي بعد سلسلة ارتكابات قام بها محمد بن سلمان على مدى سنوات (حرب اليمن في مارس 2015، الأزمة مع قطر في مايو 2017، انقلاب القصر ضد ابن عمه محمد بن نايف في يونيو 2017، حملة اعتقال العشرات من الأمراء ومسؤولين كبار ورجال أعمال واحتجاز رئيس حكومة لبنان السابق سعد الحريري في أكتوبر 2017، اغتيال جمال خاشقجي وإخفاء جثته في نوفمبر 2018) إلى جانب تعزيز العلاقات مع شركاء استراتيجيين في آسيا وأوروبا وأميركا الشمالية.

وقد أسهمت الاستثمارات السعودية في شركات مثل "تسلا" و"لوسيد موتورز" و"ريلينس الهندية" في توطيد علاقاتها مع مراكز القرار في تلك الدول، ما جعل رأس المال النفطي أداة دبلوماسية موازية للنفط الخام نفسه.

خامسًا: الاحتياطي – سلاح الردع الصامت

واحدة من أبرز أدوات السعودية الاستراتيجية هي امتلاكها القدرة الاحتياطية الإنتاجية، أي الطاقة غير المستغلة التي يمكن تشغيلها بسرعة لزيادة الإمدادات في حالات الطوارئ أو الأزمات.

هذه القدرة تشكّل نوعًا من الردع الاقتصادي، إذ تدرك الدول الكبرى أن أي اضطراب في الإمدادات يمكن للسعودية وحدها تعويضه، ما يجعلها عنصرًا لا غنى عنه في استقرار السوق العالمي. وأبدت السعودية استعدادًا دائمًا بأنّها "البائع المطيع" الذي يسدى خدمات اقتصادية جليلة وإن كانت على حساب المصالح الوطنية والأمن الاستراتيجي للشعب.

وعليه، تمكّن النظام السعودي من ترسيخ دوره كشريك أمني في مجال الطاقة، وهو ما يفسر حرص القوى الكبرى، خصوصًا الولايات المتحدة والصين، على الحفاظ على علاقات مستقرة معها.

سادسًا: إدارة الأزمات الطاقية الدولية

في الأزمات الكبرى، لعب النظام السعودي أدوار الوسيط والمنقذ معًا. فعقب الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022، رفض النظام السعودي الانصياع الكامل للضغوط الأميركية بزيادة الإنتاج المفرط، مفضلاً الحفاظ على استقرار السوق ضمن إطار "أوبك بلس". في الظاهر، كان هذا الموقف بمثابة إعلان استقلال سياسي ضمني، وأكد أن النظام السعودي لم يعد يتصرّف كحليف تابع بل كقوة ذات حسابات مستقلة. في حقيقة الأمر، أن الاقتصاد السعودي الذي واجه تحديًا بنيويًا كبيرًا بعد انخفاض حاد في الأسعار في مرحلة كورونا، كان بحاجة إلى رافعة تعوّضه بعض الخسائر المالية الكبرى لتمويل مشاريعه الاستثمارية في الداخل والخارج. ولكن لم يمنع ذلك من العودة إلى الدور التقليدي الذي لعبه النظام السعودي في السوق النفطية العالمية، حيث استخدم القدرة الإنتاجية الإضافية في تهدئة الأسواق حين ارتفعت الأسعار بشكل مفرط، لتُظهر أنه قادر على ممارسة دبلوماسية الأزمات بمهارة، بين واشنطن وموسكو وبكين والاتحاد الأوروبي في آن واحد.

سابعًا: التحوّل من القوة الريعية إلى القوة الاستثمارية

تُظهر التحولات الجارية في الاقتصاد السعودي، وخاصة مع "رؤية 2030"، أن السعودية تتجه نحو تحويل النفط من مورد استهلاكي إلى رأس مال إنتاجي واستثماري. فبدلاً من أن يكون النفط نهاية الدورة الاقتصادية، أصبح وسيلة لبناء قطاعات جديدة في الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والتقنية المتقدمة. مع أن النتائج لا تزال غير واضحة لأن الوعود التي أطلقها ولي العهد السعودي محمد بن سلمان حول مشاريع الطاقة البديلة بقيت في مراحلها الأولية. مع أن هذا التحوّل يفترض أن يعيد صياغة مفهوم "القوة النفطية" من الاعتماد إلى الاستقلال، ومن التبعية للأسعار إلى التحكم في اتجاهات الاستثمار العالمي للطاقة.

وهذه النقلة النوعية تُعد جزءًا من استراتيجيات أوسع لتأمين النفوذ في النظام الدولي المقبل، الذي لن يُقاس بعدد البراميل فقط، بل بقدرة الدول على إعادة تعريف القيمة في عصر ما بعد النفط¹⁸. ولكن هذه النقلة لا تزال في بداياتها، فالمصنع العالمي للهيدروجين الأخضر في منطقة نيوم لم يكتمل بعد، وإن ما قيل عن تصدير الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) وشركة أرامكو السعودية بتصدير شحنات الأمونيا الزرقاء التي تستخدم في الزراعة إلى كل من كوريا الجنوبية واليابان، فإن ما ثبت حتى الآن أن شحنة واحدة أرسلتها (سابك) و(أرامكو) في نوفمبر 2022 إلى ميناء أولسان في كوريا الجنوبية ووصلت في ديسمبر من العام نفسه. أما اليابان، فلم يسجل وصول أي شحنة تجارية مماثلة، لكن هناك اتفاقيات وتعاون في هذا المجال¹⁹.

تتحدث وسائل الإعلام الخليجية عن 14 مشروعًا لالتقاط الكربون واستخدامه وتخزينه، وهي إما قيد التشغيل أو في مراحل مختلفة من التطوير في منطقة دول مجلس التعاون، مع إمكانية إجمالية لالتقاط حوالي 20 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا. ولكن تذكر تقارير دولية: "لا يمثل هذا التقدم المحرز حتى الآن سوى جزء ضئيل من الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في التحول العالمي للطاقة"²⁰.

القسم الخامس

انعكاسات القوة النفطية على الصراع الدولي

لم يكن النفط بالنسبة للنظام السعودي مجرد مصدر للثروة، بل أداة لإعادة هندسة موقعه في النظام الدولي. فمنذ اكتشافه وحتى اليوم، شكّل النفط العمود الفقري لعلاقاته الخارجية، ومحركًا رئيسيًا لتوازناته الداخلية والإقليمية والعالمية. ومع دخول القرن

¹⁸ World Economic Forum, The Future of Energy Transition in the Middle East, Geneva, 2023; <https://shorturl.at/6H5BX>

¹⁹ (سابك) للمغذيات الزراعية و(أرامكو) ترسلان أول شحنة تجارية معتمدة في العالم من الأمونيا الزرقاء إلى كوريا الجنوبية، سابك، 28 نوفمبر 2022، الرابط: <https://shorturl.at/8hmve>

²⁰ How MENA can play a pivotal role in the global energy transition, World Economic Forum, November 24, 2023; <https://www.weforum.org/stories/2023/11/mena-energy-transition-solar-renewables>

الحادي والعشرين، تحوّل هذا المورد إلى محور مركزي في جدلية القوة والاستقلال والتبعية التي تحدد علاقة النظام السعودي بالعالم.

لقد أضحت "القوة النفطية" مفهومًا يتجاوز الاقتصاد إلى السياسة والاستراتيجية والأمن، وأصبحت السعودية بالانكّال على هذه القوة لاعبًا لا يمكن تجاوزه في أي معادلة تخص الطاقة أو الاستقرار الإقليمي أو حتى مستقبل النظام العالمي.

أولاً: النفط كركيزة للهيمنة الإقليمية

لم تكن القوة النفطية السعودية مقتصرة على العلاقات الدولية، بل استخدم النظام السعودي النفط لتثبيت مكانته داخل العالم العربي والخليج على السواء. ومنذ السبعينات، ساهمت العائدات النفطية الضخمة في بناء شبكة نفوذ إقليمي عبر المساعدات والاستثمارات والتحالفات. وقد أدّى ذلك إلى تبلور نوع من "الهيمنة الهادئة" التي مارسها الرياض من خلال المال والنفط بدلاً من القوة العسكرية.

وتُعَدّ المبادرات الاقتصادية في مجلس التعاون ، مثل "البرنامج التنموي الخليجي" و"صندوق التنمية السعودي"، تجليات لهذه الهيمنة الناعمة التي جعلت السعودية مركز الثقل المالي والسياسي في المنطقة²¹.

في المقابل، كان هذا الدور محفوفًا بتحديات التنافس، خصوصًا مع إيران والعراق، اللتين حاولتا بدورهما استخدام مواردهما النفطية لبسط نفوذهما. إلا أن القدرة السعودية على ضبط السوق العالمية منحتها تفوقًا استراتيجيًا في إدارة الصراعات الإقليمية، إذ كانت قادرة على استخدام السعر والإنتاج كأداتي ردع أو مكافأة ضمن دبلوماسيتها الشرق أوسطية. ومع أن السعودية قلّصت في عهد سلمان وإبنة محمد حجم المساعدات الخارجية نتيجة الالتزامات المالية الباهظة في الداخل (تمويل المشاريع الاستثمارية السياحية والترفيهية والانتاجية نسبيًا) وفي الخارج الاستثمار في شركات الطاقة والتكنولوجيا والألعاب، والرياضة والسياحة..

ثانيًا: النفط كعنصر في الأمن القومي الدولي

²¹ Kristian Ulrichsen, The Gulf States in International Political Economy, Palgrave Macmillan, 2016, pp.98-102

يرتبط الأمن القومي السعودي اليوم بالأمن الطاقى العالمى. فاستقرار الإمدادات يعنى استقرار الاقتصاد العالمى، وبالتالي استقرار الطلب على النفط السعودى. لذلك، تتعامل المملكة السعودية مع النفط كقضية أمن دولى بقدر ما هو شأن محلى.

وقد أدى هذا الإدراك إلى بروز مفهوم "الأمن الطاقى المشترك"، الذى تقوم فكرته على أن استقرار السعودية فى مصلحة جميع القوى الكبرى، لأن أى اضطراب فى إنتاجها أو تصديرها قد يشعل أزمات عالمية²².

ولهذا السبب، تحوّلت المنشآت النفطية فى المنطقة الشرقية ولا سيما "بقيق" و"خريص" إلى أهداف استراتيجية فى النزاعات الإقليمية، كما حدث فى هجمات 2019 التى عطّلت نصف الإنتاج بصورة مؤقتة. تلك الحادثة أكّدت انخراط السعودية غير المحسوب فى الصراعات الإقليمية، وأن النفط لم يعد مجرد سلعة اقتصادية، بل رمز للأمن القومى والسيادة، وأن حماية الطاقة أصبحت معادلة لحماية الدولة ذاتها.

ثالثاً: بين التبعية والاستقلال – معضلة القرار السيادى

القوة النفطية منحت النظام السعودى هامشاً واسعاً فى السياسة الخارجية، لكنها فى الوقت نفسه قيّدت بعلاقات اعتمادية مع القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة. فبينما استطاع أن يؤثر فى الأسواق العالمية، بقى يعتمد على المظلة الأمنية الأمريكية لحماية منشآت النفط وممرات تصديره.

هذه المفارقة تُشكّل ما يمكن تسميته بـ "معضلة السيادة النفطية": إذ لا يمكن للسعودية أن تمارس استقلالاً كاملاً وهى ما تزال تعتمد على الحماية الأمريكية، ولا يمكنها التخلّى عن شراكتها من دون المخاطرة بأمنها الطاقى.

لقد أدركت السعودية بأن الرهان على الولايات المتحدة فى أمنها الاستراتيجى وحماية منشآتها النفطية محفوف بالمخاطر المستقبلية فى ظل تحولات السياسة الاميركية فى العالم، ولذلك أظهرت السعودية فى السنوات الأخيرة تحولاً تدريجياً نحو استقلال القرار، خاصة مع توسع العلاقات مع الصين وروسيا والاتحاد الأوروبى فى مجالات الطاقة والاستثمار. فقد باتت السعودية وبصورة نسبية تدير توازاناتها على قاعدة

²² Tobias Borck, Saudi Arabia: The Kingdom of Oil, occasional papers, the Royal United Services Institute for the Defense and Security Studies, London, 2023; <https://shorturl.at/hFQJ5>

"التعددية الاستراتيجية" لا "التحالف الأحادي"، مستفيدة من موقعها كمزود عالمي لا غنى عنه. ولكن تبقى هذه التعددية غير مكتملة أو بلا قيود، فهناك أرجحية للولايات المتحدة في ضبط إيقاعها، ويمكنها أن تمارس ضغوطاً اقتصادية وسياسية وعسكرية على السعودية وتحد من هامش انفتاحها على الشركاء الآخرين.

رابعاً: القوة النفطية وتشكيل النظام العالمي الجديد

مع تصاعد الصراع بين الغرب وروسيا والصين، عاد النفط إلى قلب الجغرافيا السياسية العالمية. وأصبح الخليج، وفي مقدمته السعودية، ساحة للمنافسة بين القوى الكبرى.

لكن بخلاف ما كان عليه الحال في القرن الماضي، لم تعد المملكة السعودية فاعل نفطي استثنائي بعد تكاثر أعداد المنتجين وتراجع الطلب الأميركي على الغرب وانتقال ثقل الطلب إلى الشرق، وتحديداً الصين واليابان. وربما هذا ما جعل السعودية تكتسب امتيازاً شرقياً ولم تعد تابع حيوي في معسكر غربي، بل موازن بين القوى الثلاث الكبرى. فهي تبيع النفط للصين، وتنسّق مع روسيا في "أوبك بلس"، وتستمر في شراكتها الأمنية مع الولايات المتحدة.

بهذا، تمارس السعودية سياسة "اللعب المتوازن" التي تسمح لها بالاستفادة من جميع الأطراف دون خسارة أي طرف. ويشير عدد من الباحثين إلى أن هذا النمط يمثل نواة نظام طاقي عالمي متعدد الأقطاب، تكون السعودية أحد مراكز ثقله الأساسية²³.

ولعلّ رمزية هذا التحول تجلّت في الخطوة الناقصة التي قامت بها السعودية بالانضمام إلى تكتلات اقتصادية جديدة مثل "البريكس"، حيث يندمج النفط مجدداً في لعبة إعادة رسم خرائط القوة الدولية، ولكن هذه المرة من موقع الشريك لا التابع. ولكن في ديسمبر 2024 نقلت وكالة (انترفاكس) الروسية عن الكرملين تجميد السعودية انضمامها إلى بريكس، دون معرفة الأسباب²⁴.

²³ Ahmet Üçağaç, Strategic Positioning of Middle Powers in the Emerging Multipolar World Order: The Case of Saudi Arabia, Nous Academy Journal, No. 5 (2025);

<https://www.nousacademyjournal.org/index.php/pub/article/view/28>

²⁴ "انترفاكس": الكرملين يعلن تجميد السعودية انضمامها إلى "بريكس"، الاقتصادية، 23 ديسمبر 2024، الرابط:

https://www.aleqt.com/2024/12/23/article_2754604.html

خامساً: النفط والاقتصاد السياسي للتحوّل السعودي

لم تعد القوة النفطية مقتصرة على السياسة الخارجية، بل أصبحت أيضاً محركاً رئيسياً لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني. فبموجب رؤية السعودية 2030، يُعاد توجيه الريع النفطي نحو بناء قطاعات بديلة، في محاولة لفك الارتباط بين الدولة والنفط، وإن كان هذا التوجيه لا يزال عرضة لتقلّبات وأيضاً إخفاقات بسبب تعثّر التمويل لمشاريع كبرى.

لكن هذه الاستراتيجية لا تعني التخلي عن النفط، بل تحويله إلى رأسمال إنتاجي واستثماري يدعم مشاريع مثل "نيوم" و"الهيدروجين الأخضر" و"صندوق الاستثمارات العامة".

ومع أن النظام السعودي يحاول التحرر من الارتهان الى النفط كمصدر دخل وحيد، كما تأمل رؤية 2030 إلا أنه لا يزال يستخدم النفط كأداة انتقال نحو ما بعد النفط. فبدلاً من أن يكون النفط مصدراً للاستقلال، كما يسعى لجعله منصة للانطلاق نحو الاقتصاد المعرفي والتموضع في قلب الثورة الصناعية الرابعة، لا يزال النفط هو المصدر الرئيس للدخل ولا تزال السعودية تستخدمه سلاحاً سياسياً في علاقاتها وأيضاً صراعاتها مع القوى الاقليمية والدولية الأخرى.

سادساً: النفط كقوة ناعمة في العلاقات الدولية

في السنوات الأخيرة، طوّر النظام السعودي استخداماً جديداً للنفط كقوة ناعمة، من خلال مبادرات الطاقة النظيفة والحوارات البيئية والمناخية. فقد أطلقت مبادرة "الشرق الأوسط الأخضر" وأعلنت التزامها بخفض الانبعاثات الكربونية بحلول 2060، ما جعلها طرفاً فاعلاً في مفاوضات المناخ العالمية.

هذه الخطوات لا تمثل تحولاً بيئياً فحسب، بل تعكس رغبة السعودية في تحويل النفط من مصدر جدل إلى أداة شرعية دولية جديدة، تُكسبها احتراماً في المنتديات العالمية، وتتيح لها المشاركة في صياغة قواعد الاقتصاد الطاقى المقبل²⁵.

²⁵ Saudi Ministry of Energy, Middle East Green Initiative Report, Riyadh, 2022.

هذا من الناحية النظرية، ولكن عملياً لا تزال تواجه السعودية انتقادات من منظمات دولية فيما يخص الانبعاثات الكربونية، رغم مبادراتها البيئية الطموحة. ومن أبرز تلك الانتقادات:

1 - الاعتماد على الوقود الأحفوري: فالسعودية تُعد من أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم، ما يجعلها من بين الدول ذات البصمة الكربونية العالية. وبرغم تعهداتها بالوصول إلى الحياد الصفري بحلول عام 2060، يرى بعض النقاد أن هذا الهدف بعيد المدى مقارنة بدول أخرى التزمت بعام 2050²⁶.

2 - غياب الشفافية في قياس الانبعاثات: تقارير تشير إلى أن السعودية لا تنشر بيانات مفصلة ومنتظمة حول حجم انبعاثاتها الكربونية، مما يصعب تقييم التقدم الفعلي نحو أهداف المناخ²⁷.

3 - الاعتماد على مشاريع احتجاز الكربون: السعودية تركز على تقنيات احتجاز وتخزين الكربون كوسيلة رئيسية لتقليل الانبعاثات، لكن بعض الخبراء يعتبرون هذه التقنيات غير كافية أو غير مثبتة على نطاق واسع. يُنظر إلى هذا التوجه أحياناً كوسيلة لتأجيل التحول الحقيقي نحو الطاقة المتجددة²⁸.

4 - التأثير الجيوسياسي: هناك انتقادات بأن السعودية تستخدم خطاب الاستدامة لتحسين صورتها الدولية دون تغيير جوهري في سياساتها النفطية. كما تشير بعض الدراسات إلى أن استمرار الاستثمار في النفط والغاز يتعارض مع اتفاقية باريس للمناخ.

5 - الطموح مقابل التنفيذ: رغم إطلاق أكثر من 77 مبادرة بيئية، يرى بعض المراقبين أن التنفيذ على الأرض لا يزال محدوداً، خاصة في مجالات الطاقة المتجددة والنقل المستدام.

سابعاً: آفاق المستقبل – النفط بين الاستثمار والتحول

²⁶ المسار طويل المدى للحد من الانبعاثات الكربونية في السعودية تحقيقاً للحياد الكربوني بحلول عام 2060، كابسارك، 18 فبراير 2060، الرابط: <https://shorturl.at/hSqPY>

²⁷ عبد الله القيساني، التوجهات المناخية في السعودية. تحليل تأثير المبادرات الوطنية على القضايا البيئية العالمية والصراعات الدولية، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2 أبريل 2025، الرابط: <https://www.acrseg.com/44421>

²⁸ Championing Climate action at Home and Abroad, Saudi & Middle East Green Initiative; <https://sgi.gov.sa/>

تواجه القوة النفطية لدى النظام السعودي اليوم مفترق طرق تاريخياً: فالعالم يتجه نحو التحوّل الطاقى، لكن هذا التحوّل نفسه يخلق فرصاً جديدة للنفوذ. فطالما بقي النفط عصب الصناعة، والنقل، والاقتصاد في العقود المقبلة، ستظل السعودية تمتلك ورقة التأثير الاستراتيجي. إلا أن نجاحها في البقاء ضمن النظام الدولي الجديد سيتوقف على قدرتها في تحويل المورد إلى مشروع تنموي مستدام، وإعادة تعريف علاقتها بالعالم لا من موقع المصدر، بل من موقع الشريك في صياغة مستقبل الطاقة.

وعليه، فإن "ما بعد النفط" لا يعني نهاية القوة السعودية، بل بداية شكل جديد منها، يستند إلى المعرفة، والتمويل، والاستثمار، بدلاً من الاعتماد الأحادي على تصدير الخام.

في النتائج، إن تحليل تجربة السعودية يبيّن أن النفط لم يكن مجرد مورد اقتصادي، بل كان منظومة متكاملة من القوة السياسية والرمزية مكّنت النظام السعودي من لعب أدوار تتجاوز حجمه الجغرافي والديموغرافي. فقد أعاد عبر النفط صياغة علاقاته مع القوى الكبرى، وأثر في شكل النظام الاقتصادي العالمي، ونجح في تحويل النفط من أداة استغلال خارجي إلى وسيلة لبناء تحالفات متعددة إقليمية ودولية وصناعة نفوذ في اقتصاديات العالم وسياساته.

لكن هذه القوة ليست أبدية؛ إذ تواجه السعودية تحديات متعددة: التحول الطاقى العالمي، ضغوط المناخ، المنافسة من المنتجين الجدد، وتبدّل التحالفات الجيوسياسية. ومع أن الرياض تسعى إلى التكيف مع هذه التحديات بتطوير نموذج جديد من "الدبلوماسية الطاقية" يقوم على التوازن، والتعددية، والاستثمار الذكي، ولكن هذا التكيف لا بد أن يكون مبنياً على رؤية جديدة تقوم على مبدأ التحرر الكامل من الهيمنة الغربية (الأميركية والأوروبية).